مثلت أبرز المحطات المضيئة خلال العام المنصرم

حكومة الوفاق الوطني.. العنوان الأبرز لعهد الشراكة والبناء

■ بعد قرابة عشرة أشهر من الأحداث المأساوية التي شهدتها الساحة الوطنية خلال العام المنصرم رست سفينة الوطن على شاطئ الأمان بالتوقيع على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية في العاصمة السعودية في الـ٢٣ من نوفمبر الماضي وأبدت أطراف العملية السياسية اليمنية التزاماً جيداً وحرصاً مسئولاً على تغليب مصالح الوطن العليا وتقديمها على كل المصالح، وقد تجسد هذا الالتزام في ترجمة مضامين المبادرة وآليتها على الواقع من خلال جملة من الإجراءات المحددة الهامة ولعل أبرزها على الاطلاق صدور القرار الجمهورية رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١١م بتشكيل حكومة الوفاق الوطني برئاسة مرشح المعارضة الأستاذ محمد سالم باسندوة وذلك يوم الأربعاء ٧ ديسمبر والتي تضم ٣٤ وزيراً مناصفة بين حزب المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وأحزاب اللقاء المشترك وشركائه.

رصد وتحليل/ حسن شرف الدين - أوسان الكمالي

الشعب اليمني يغلب الوفاق على التشرذم والأمان على الخوف والمصير المجهول.

برنامج حكومي طموح.. ومهام جسيمة للإيفاء باستحقاقات المرحلة الانتقالية.

الوفاق والتصالح

جاء القرار الجمهوري رقم ١٨٤ لسنة ٢٠١١م الصادر في ٧ ديسمبر بنبأ تشكيل حكومة الوفاق الوطني ليدشن مرحلة جديدة من التصالح والشراكة بين مختلف مكونات الشعب اليمني وأطراف العمل السياسي منهيا بذلك حقبة من الخصومة والشقاق في الأداء السياسي على الساحة.

ونص القرار الجمهوري بتشكيل حكومة الوفاق الوطني على النحو التالي: محمد سالم باسندوة رئيساً لمجلس الوزراء، والدكتور أبو بكر القربي وزيراً للخارجية، والدكتور يحيى محمد الشعيبي وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي، وحمود محمد عباد وزيراً للأوقاف والإرشاد، والدكتورة أمة الرزاق علي حُمد وزيرة للشئون الاجتماعية والعمل، والمهندس عمر عبدالله الكرشمي وزيراً للأشغال العامة والطرق، وعلي أحمد العمراني وزيراً للإعلام، والمهندس عوض سعد السقطري وزيراً للثروة السمكية، واللواء محمد ناصر أحمد وزيراً للدفاع، والدكتور صالح سميع وزيراً للكهرباء، والمهندس هشام شرف عبدالله وزيراً للنفط والمعادن، ونبيل عبده شمسان وزيراً للخدمة المدنية والتأمينات، ومعمر مطهر الإرياني وزيراً للشباب والرياضة، واللواء عبدالقادر محمد قحطان وزيراً للداخلية، والدكتور محمد سعيد السعدي وزيراً للتخطيط والتعاون الدولي، والدكتور أحمد عبيد بن دغر وزيراً للاتصالات وتقنية المعلومات، وعلي محمد اليزيدي وزيراً للإدارة المحلية، وصخر أحمد عباس الوجيه وزيراً للمالية، والدكتور عبدالحافظ ثابت نعمان وزيراً للتعليم الفني والتدريب المهني، والمهندس فريد أحمد مجور وزيراً للزراعة والري، وعبدالرزاق يحيى الأشول وزيراً للتربية والتعليم، والدكتور أحمد العنسي وزيراً للصحة العامة والسكان، والدكتورة حورية مشهو أحمد وزيرة لحقوق الإنسان، والدكتور محمد أحمد المخلافي وزيراً للشئون القانونية، والدكتور قاسم سلام وزيراً للسياحة، وعبده رزاز صالح خالد وزيراً للمياه والبيئة، والدكتور عبدالله عوبل منذوق وزيراً للثقافة، ومجاهد القهالي وزيراً لشئون المغتربين، والدكتور واعد عبدالله باذيب وزيراً للنقل، والقاضي مرشد علي العرشاني وزيراً للعدل، والدكتور سعد الدين علي سالم بن طالب وزيراً للصناعة والتجارة، والدكتور رشاد أحمد الرصاص وزيراً للدولة لشئون مجلسي النواب والشورى، والدكتورة جوهرة حمود ثابت وزيرة للدولة لشئون مجلس الوزراء، وشائف عزي صغير وزيراً للدولة عضو مجلس الوزراء، وحسن أحمد شرف الدين وزيراً للدولة عضو مجلس الوزراء.

الخروج المشرف

وبإعلان حكومة الوفاق الوطني تنفس اليمنيون الصعداء كما هو حال محبي اليمن من الأشقاء والأصدقاء الذين تأكد لهم تماما أن بلد الحكمة والإيمان ما يزال محافظا على خصوصيته الحضارية على الرغم من كل الخطوب والمصاعب والمتاعب التي كابدها أبناؤه خلال عشرة أشهر.

وجاء التشكيل الحكومي مستوعبا لمختلف ألوان الطيف السياسي والحزبي ليؤكد للجميع بأن اليمن الذين كان يخشى عليه من الصومالة أو الأفغنة والسقوط في براثن الحروب الأهلية يخرج من عنق الزجاجة سليما معافى مغلباً الوفاق على التشرذم والأمن والأمان على الخوف والقلق والمصير المجهول منحازا إلى الخير والسلام والشراكة ورافضا أن يرهن حاضره ومستقبله في غير مقاصده وأهدافه وطموحاته وتطلعاته مجسداً بذلك حقيقة أن الأصل هو الاتفاق والوفاق والاستثناء هو الخلاف والاختلاف.

لقد جسد الإعلان عن تشكيل حكومة الوفاق الوطني وفق البرنامج الزمني المحدد في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية الالتزام الصريح من قبل كافة القوى السياسية بالمضي قدما في تنفيذ المبادرة الخليجية، كما ولد انطباعاً هاما لدى كل المتابعين للشأن اليمني عن أن فتيل الأزمة اليمنية قد نزع وأن صفحة الصراع قد طويت بفضل صدق النوايا وحرص اليمنيين على أن يجنبوا بلادهم المزيد من الاضطراب والتوتر وأن يحافظوا على تماسكها ووحدتها وأن يحضروها من أية استهداف.. وبذلك انتصر اليمنيون لوطنهم قبل أنفسهم ولعقولهم على عواطفهم ولانتمائهم الوطني على انتماءاتهم الحزبية، بل إنهم بتوافقهم على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية كخارطة طريق للمرحلة الانتقالية فتحوا صفحة جديدة أساسها الشراكة والود والإقدام والتعاون الخلاق من أجل إنجاز توجهات المرحلة والمهام المناطة بهم فيها وخلالها وصولا إلى حيث يتمنى كل من يريد الخير لهذه البلاد وأبنائها.

العمل بروح الفريق الواحد

رئيس وأعضاء حكومة الوفاق أدوا اليمين الدستورية يوم السبت الموافق ١٠ ديسمبر أمام نائب رئيس الجمهورية والذي رأس الاجتماع للحكومة عقب أدائها اليمين الدستورية، مؤكدا على ضرورة أن تعمل الحكومة بروح الفريق الواحد، مشيرا إلى تشكيل حكومة الوفاق الوطني تعتبر خطوة أخرى في الطريق الصحيح وتنفيذا للالتزامات المتبادلة بين أطراف الحياة السياسية اليمنية وتعبيرا صادقا على رغبة الجميع سلطة ومعارضة في الخروج من الأزمة السياسية المدمرة، وقال نائب رئيس الجمهورية: إن الشعب اليمني يعول كثيراً على نجاح حكومة الوفاق في إخراجه من الأزمة حيث أن الحكومة ومنذ اللحظة معنية بالوقوف أمام كل عناصر ومسببات الأزمة وتفكيكها ومعالجتها ووضع حلول عملية لكل وقائعها وتوفير كل الظروف لتمكين المواطنين من العيش بسلام وحكومة الوفاق هي وسيلتنا في العبور من حالة الفوضى والاضطراب إلى حالة الأمن والاستقرار.

واستعرض نائب الرئيس المهام العاجلة التي ينبغي أن تقوم بها الحكومة خلال هذه المرحلة الهامة والحساسة في تاريخ اليمن، من جهته أكد محمد سالم باسندوة رئيس الوزراء في الاجتماع الأول للحكومة على الروح الجماعية التي ينبغي أن تسود في أداء الحكومة والمعول على دورها في انقاذ الوطن وتحقيق آمال وتطلعات المواطنين.

مؤكدا على ضرورة أن يلتزم الجميع بالمسئولية والنزاهة واحترام حقوق الإنسان، وقال «نحن هنا لسنا فريقين وإنما أخوة مسئوليتنا الرئيسية هي إخراج الوطن من حالة الانهيار الاقتصادي والأمن والعمل على تحسين حالة المواطنين المعيشية والإنسانية».

برنامج واعد وطموح

مجلس الوزراء أقر في اجتماعه الثاني المنعقد يوم الثلاثاء ١٣ ديسمبر الاتجاهات الرئيسية لمشروع برنامج عمل حكومة الوفاق الوطني تمهيدا لتقديمه إلى مجلس النواب في الموعد القانوني المحدد وقد ركزت الاتجاهات الرئيسية لمشروع البرنامج الحكومي بشكل أساسي على مجموعة من الأولويات والموجهات المتصلة باستحقاقات المرحلة الانتقالية بشقيها السياسي والتنموي، آخذه بعين الاعتبار الأهم ثم المهم وبما يلبي تطلعات أبناء الشعب اليمني وطموحاتهم في الحياة الآمنة والمستقرة لإدراك الجميع أن استتباب الأمن والاستقرار هو الضامن الحقيقي لانسياب حركة الاقتصاد والتنمية وتجاوز تداعيات الأزمة واستثمار الإمكانيات المتاحة بشكل صحيح وإعادة إعمار المباني والمنشآت والطرقات العامة التي تضررت جراء الأزمة والسير في اتجاه الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة ووضع المعالجات لمسبباتهما وغير ذلك من القضايا المرتبطة بالاهتمام بالشباب وتحسين الخدمات التعليمية والصحية وتعزيز الحريات السياسية والشراكة في اتخاذ القرار الوطني.

وبحسب المراقبين السياسيين فإن هذا البرنامج الحكومي الواعد والطموح قد وظفت له العديد من المحددات الأساسية التي تجعله قابلا للتنفيذ انطلاقاً من مبدأ التقييم الدوري لأداء الحكومة ومدى تنفيذها لمهامها في الفترات الزمنية المحددة وإيجاد آلية متابعة تمكنها من التعامل السريع مع أية معوقات عارضة أو استثنائية ومعالجتها وبما يؤدي إلى منع التراكمات المعيقة لأدائها.

ولا شك بأن الشعب اليمني سيظل يتابع باهتمام أداء حكومة الوفاق في تنفيذ مسئولياتها ما يجعلها أمام تحد كبير لا يمكن اجتيازه إلا بالعمل المشترك وانحيازها للرؤية الوطنية وتغليبها على الانتماءات الحزبية الضيقة وهو ما أكده نائب رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة.

لجنة الشئون العسكرية

لقد جاء القرار الرئاسي بتشكيل لجنة الشئون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار والذي صدر يوم الأحد الموافق ٥ ديسمبر ليمثل إجراءً بارزا في مشوار تفكيك وحلحلة تعقيدات الأزمة هذا القرار الذي حمل رقم ٢٩ لسنة ٢٠١١م والذي تم بموجبه تشكيل لجنة الشئون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار برئاسة نائب رئيس الجمهورية وعضوية كل من وزيري الدفاع والداخلية وعدد من القيادات العسكرية والأمنية كان منسقا مع الإجراءات والخطوات العملية الهامة على طريق تنفيذ بنود المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، كما أنه يمثل خطوة بالغة الأهمية في مسار الخروج من الأزمة وذلك بالنظر إلى المهام الجوهرية التي ستضطلع بها اللجنة خلال فترتي ما قبل وما بعد الانتخابات الرئاسية المبكرة، حيث ستكون معنية بإزالة كل عوامل التوتر من خلال العمل على رفع المتارس والحواجز وإخراج المسلحين كافة من العاصمة والمدن الأخرى وإعادة الوحدات العسكرية والأمنية إلى ثكناتها وتوفير الاجواء الآمنة لإجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة لتنتقل في المرحلة الثانية إلى إنجاز مهمتها في إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية والأمنية والعمل على تحديثها وتطويرها وفق خارطة الطريق المبينة في الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية.

وقد عقدت اللجنة أولى اجتماعاتها برئاسة نائب رئيس الجمهورية رئيس اللجنة يوم السبت الموافق ١٠ ديسمبر وفي هذا الاجتماع تم تحديد الاتجاهات الرئيسية والمهام المناطة باللجنة لتحقيق الأمن والاستقرار والمتمثلة في العمل على وقف إطلاق النار من جميع الأطراف وعدم الاختراق مهما كانت الأسباب ومنع استخدام المنشآت الحكومية والفنادق والمباني مساكن للتحصن من قبل المسلحين ووقف الاعتداء على المنشآت والمشاريع الحيوية والاقتصادية للدولة وقطع الطرقات وإزالة وإخلاء المظاهر المسلحة بشتى أنواعها.

لجنة الشئون العسكرية تباشر أعمالها في تحقيق الأمن والاستقرار وإعادة الحياة إلى طبيعتها

● باشرت اللجنة أعمالها اعتبارا من يوم السبت الموافق ١٧ ديسمبر بإخلاء عدد من الشوارع الهامة والمنشآت والمدارس في العاصمة من المظاهر المسلحة، وقد قوبلت هذه الإجراءات بارتياح واسع من قبل المواطنين في العاصمة صنعاء والذين عبروا عن سعادتهم الغامرة بإزالة المظاهر المسلحة ورفع المتارس وردم الخنادق وإخلاء العديد من الشوارع والأحياء من التشكيلات العسكرية والمليشيات والجماعات المسلحة وإعادة الوحدات العسكرية والأمنية إلى ثكناتها ومناطقها، كما قوبلت هذه الإجراءات بتعاون والتزام كبير من قبل الوحدات العسكرية والأمنية وكذا تعاون المواطنين مع الفرق الميدانية التابعة للجنة في مهامها الهادفة إلى إزالة أسباب التوتر السياسي والأمن باعتبار ذلك المدخل العملي لتطبيع الأوضاع وإنجاز خطوات المرحلة الانتقالية، كما نصت على ذلك المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.